The Role of Quran in Economic and Administrative Reforms

Teacher Dr. Rahman Hussien Ali
College of Basic Education
Department of Islamic Education
Rahman.hhh@yahoo.com
T: 07706957941

Abstract

Quran texts comes to prove that one of its intentions is reform such as administrative and economic reform to destroy the claims of corruptions and illiterate .When mention the reform it comes to the mind the administrative and economic corruption thus this must be confront in various ways and put successful solutions in the life of individual and society and attempt to make these solutions real also activate anti-corruption methods and prevent it in all legal and legislation ways from human self to the society and fight all forms of financial and administrative corruption, fight trading of authority, misuse of power, exploit public jobs and prevent bad people from assuming the authority. Also directing to the social culture it is the reform call the research comes in three axes after definition of the terms, the reasons of economic corruption in order to learn the ways of reform and explain the role of Quran in this reform.

Key words , Reform language and terminology, Definition of economic reform Administrative reform, Reform in the Qur'an, Fundamentals of reform, Material and moral reform, Areas of economic and administrative reform, Causes and effects of corruption and its goals

دور القـــــرآن الكريـــــم في الإصلاح الاقتصادي والإداري

م. د. رحمن حسين علي
جامعة واسط/ كلية التربية الاساسية
قسم التربية الاسلامية

ملخص:

لقد جاءت النصوص القرآنية تبرهن ان من مقاصدها هو الإصلاح ومنه الاصلاح الاقتصادي والاداري، وهادمة لمزاعم المفسدين والجاهلين، وعند ذكر الإصلاح يتبادر الى الذهن في المقابل الفساد المالي والاقتصادي والاداري. لذا يجب التصدي له

بشتى الطرق ووضع الحلول الناجحة لإصلاح هذه المنظومة المهمة في حياة الفرد والمجتمع ومحاولة نقل هذه الحلول الى الواقع مع تفعيل سبل مكافحة ومحاربة الفساد والوقاية منه بكل الطرق التشريعية والقانونية ابتداءاً من دائرة النفس البشرية وصولاً إلى المجتمع مع التصدي لكل صور الفساد المالي والاداري، ومنها الرشوة واختلاس الأموال العامة والخاصة ومحاربة الاتجار بالنفوذ والسلطة واساءة استغلال الوظيفة العامة والتصدي لتولية السفهاء واصحاب الأغراض للمناصب بالإضافة للتوجه إلى الثقافة المجتمعية؛ لأنها من دواعي الاصلاح، وقد جاء بحثي (دور القرآن الكريم في الاصلاح الاقتصادي والاداري) في ثلاثة محاور بعد التعريف بالمصطلحات بيان أسباب الفساد الاقتصادي والاداري بهدف معرفة سبل معالجتها وبيان دور القرآن الكريم في هذا الإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح لغةً واصطلاحاً، تعريف الإصلاح الاقتصادي الإصلاح الإداري، الإصلاح في القرآن، أصول الإصلاح، الإصلاح المادي والمعنوي، مجالات الإصلاح الاقتصادي والإداري، أسباب الفساد واثاره واهدافه

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه، فجعله المعجزة الخالدة والحجة البالغة الدائمة على الخلق، ونبراساً إلى يوم الدين نستمد منه الهدي ونقتبس من نوره مشاعل الحضارة والعمران، ونجد في ثناياه البراهين الساطعة كلما تراكمت ضلال الشبهات، وحاكت الوساوس في الصدور والصلاة والسلام على سيد الخلق نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

أما بعد...

لقد جاءت رسالة الإسلام لإنقاذ البشرية من الهاوية ولكي تخرجها من الظلمات إلى النور، وبفضلها استطاع الإنسان ان يعود إلى فطرته إلى الحياة، ولكن تعاقب الازمان والدهور والاجيال بين نور الإصلاح وظلام الفساد فجرت سُنة الله بالعباد حتى صار بالعباد في دوام الحال إلى المحال. وما واقعنا اليوم الذي نعيشه ببعيد عنا، فأوضاعنا السيئة والفاسدة التي نتخبط فيها تجعل الإصلاح ضرورة قصوى، تلزمنا بالبحث والتواصل للخروج من المأزق ولعل النداءات المختلفة التي نراها اليوم خير دليل بشأن الإصلاح، وتغير الأوضاع فصار بذلك حديث الساعة عند القاصي والداني وكثرة المناداة ولكن لا حياة لمن تنادي، واتبع الباحثون جميع الوسائل المقروءة والمكتوبة والمسموعة للوصول إلى الغايات المطلوبة. وحيث ان موضوع الإصلاح الاقتصادي والإداري والذي يعد من المحاور الاساسية التي عنيت بها الشريعة وتحدثت عنها الآيات القرآنية، فضلاً عن الاهتمام الكبير الذي طرحته القوانين والنظم الوضعية التي نادت بأشكال والوان ومسميات الإصلاح، الأمر الذي يجعله ضرورة حتمية لاستمرار الحياة في الأرض.

فالإصلاح أقرت به الآيات القرآنية في مواضع عدة فأصبح واجباً تدعو إليه الشريعة فضلاً عن الفطرة الإنسانية التي تدعو إلى ممارسة الحياة بأفضل صورة، ولوجود الازمات والتقلبات السياسية والإدارية والاقتصادية.

وقد أردت اختيار هذا الموضوع وكان بتوفيق الله تعالى ومنّه أن هيئا الأسباب ويسر لي الامر فتوجهت لكتابته باعتباره يواجه مشكلة أساسية من مشاكل الإنسان والحياة والكون على حد سواء، بالإضافة إلى انه يولي موضوع الإصلاح وبخاصة الإصلاح الاقتصادي والإداري الذي يعد علاجهما علاجاً لأهم مقومات الحياة وديمومتها. فضلاً عن حال الأمة المتردي وتغلغل ظواهر الفساد وبصوره شتى وبكل جوانب الحياة، حتى أصاب الكثير اليأس والقنوط، فضلاً عن الفشل الذي مس كثير من الذي حاولوا الإصلاح في كثير من مفاصل الحياة والدولة. ومن أهم المشاكل التي واجهتني هي كثرة الافكار المطروحة للمعالجة وللبدأ بفكرة الإصلاح مع الترجيح بأي الآراء يمكن البدأ بها للنهوض بالإصلاح الاقتصادي والإداري وفي ضوء الآيات القرآنية، ثم كيف نوجه المعاني التي تحملها الآيات القرآنية التي تتحدث عن الإصلاح للوصول إلى الهدف المطلوب وما هي المعالجات الأكثر جدوى في طرح وحل هذه المشكلة. ثم التفكير بعمق بالحال التي وصلنا اليها في حياتنا اليومية بحيث تتوصل إلى نقل الواقع النظري للآيات القرآنية التي توجه الإصلاح إلى واقع عملي مطبق في الحياة. وقد قسمت بحثي إلى ثلاثة

مباحث، كان المبحث الأول منه بعنوان: تعريف الإصلاح في اللغة والاصطلاح، والإصلاح الاقتصادي والإداري، وقد تضمن ثلاثة مطالب. وجاء المبحث الثاني بعنوان: أصول الإصلاح والإصلاح المادي والمعنوي ومجالات الإصلاح الاقتصادي والإداري وقد ضمن ثلاثة مطالب. اما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان اسباب الفساد الاقتصادي والإداري وآثاره واهداف الإصلاح، وقد تضمن ثلاثة مطالب.

ثم الخاتمة وتضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها وبعدها قائمة المصادر والمراجع.

الباحث

المبحث الأول

تعريف الإصلاح والإصلاح الاقتصادي والإداري

المطلب الأول

الإصلاح لغةً واصطلاحاً

أولاً: الإصلاح في اللغة:

مشتقة من الفعل أصلح، صلّح، وتدل على تغير في حالة الفساد، أي إزالة الفساد عن الشيء، ويقال هذا يصلح لك أي يوافقك، ويقال صالح لكذا أي فيه اهلية للقيام به، وبصفة عامة الصلاح ضد الفساد. واستصلح الشيء ضد استفسده والصلاحية الحالة التي يكون بها الشيء صالحاً، والمصلحة هو الفعل الذي يترتب على الصلاح، وفيه ما يتعاطاه الإنسان من الأعمال الدالة على المنفعة. واصلح الشيء اعاده إلى حالة حسنة وأزال ما فيه من فساد أو عطب أو تلف ومنه اصلح السيارة والثوب. والإصلاحي هو الذي تكون غايته الإصلاح. والإصلاح: هو الاتيان بالصلاح والخير والصواب، واصلح بينهم بمعنى وفق، وتصالح القوم وإصلاحهم هي خلاف تخاصموا واختصموا واصلح عمله اتى بما هو نافع، وأصلح بينهما، ازال ما بينهما من عداوة وشقاق (ابن منظور، ١٩٨٨: ٣٠٣/٣، لابن فارس، ١٩٩١: ص١٥٧، لويس معلوف، ٢٠٠٠: ص٨٤٨، للفيومي، ١٩٩٧: ص١٣٢، المعجم الوسيط: ٥٢٠/١).

والملاحظ في بعض فقرات التعاريف اللغوية قد ذكرت ان المقصود من العمل الإصلاحي، الاتيان بالخير والصواب، فيتحقق بذلك الخير ويمحى الشر تمثلاً لقول الله تعالى:

﴿وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾ (النساء: ١٢٨).

وبالنظر لما سبق من تعاريف لغوية فإن حاصل ما تم عرضه يلتقي في معنى واحد تقريباً وهو ان الإصلاح يعني إزالة الفساد سواء ما يلحق بالأعمال أو الاشياء أو العلاقات وهذه هي الغاية القصوى من الإصلاح.

ثانياً: الإصلاح شرعاً:

وردت لفظة اصلح في القرآن الكريم في مواضع عدة وذكر لها العلماء في كتبهم تعريفات حسب المقام الذي ذكر فيه في الآية القرآنية فلهذا جاءت تعريفاتهم بصيغ منها:

١- (الإصلاح هو اصلاح العمل أو الدخول في الصّلاح، وذكر ان بعضهم وفسره على انها الاستقامة على التوبة، ولعلّه مندرج في التوبة ومكمل لها) (الآلوسي، ١٩٩٤: ٣٦٨/١٤).

٢- وعرفها القرطبي: بـ(هو فعل الصلاح، ويكون اصلاحاً في الدنيا بالعمل والآخرة بالعبادة) (القرطبي، ١٩٩٦: ٦٠/٩٠).

٣- وعرفها محمد رشيد رضا بأنه (اتباع ذلك العمل السيء التأثير على النفس عملاً يضاده، ويذهب بأثره من قبله حتى يعود إلى النفس زكاءها وطهارتها وتصير كما كانت من قبل أهلاً لنظر الرب، ويكون بفعل فاعل، وهو اما الخالق الحكيم وحده، وأما من سخرهم للإصلاح من الأنبياء والحكماء والعلماء الذين يأمون بالقسط، والحكام العادلين الذين يقيمون القسط، وغيرهم من العاملين الذين ينفعون الناس في دينهم ودنياهم) (محمد رشيد رضا، ١٩٩٥: ٤٥٠/٧).

٤- وعرفه الطاهر بن عاشور: (الإصلاح جعل الشيء صالحاً، وهو موضوع للقدر المشترك بين ايجاد الشيء صالحاً وبين جعل الفاسد صالحاً) (الطاهر بن عاشور، ١٩٩٧: ١٥٤/٢).

٥- وعرفه الزيلعي: بأنه (عقد يرفع النزاع بمعنى المصالحة والمسالمة وهو خلاف المخاصمة واصله ضد الفساد وهو يدل على حسنه الذاتي) (الزيلعي، ١٣١٣: ٥/٢٩-٣٠). وبعد هذا العرض لما جاء من التعريفات يتبين ان اغلب هذه التعريفات اتفقت على ان الإصلاح يعني فعل الصلاح والخير، الذي يتحقق عند حصوله المنفعة المادية والمعنوية في مختلف نواحي الحياة وسواء تعلق الامر بالدنيا أو بالآخرة، ومن العلماء من خص وقوع الإصلاح بعد وقوع فعل الفساد، أي يكون فعل الإصلاح تالياً لفعل الفساد وهو الذي تشهد به الآيات القرآنية التي سبقت بنوع من انواع الفساد، ومنهم من وسع معنى الإصلاح وفعله ليجعله، فيكون الإصلاح أولاً لما تعرض لعملية الافساد، ثم السعي لإيجاد كل ما فيه من خير وصلاح واعتمد اصحاب هذا الرأي من خلال تعريفاتهم إلى ورود لفظ الإصلاح دون الاشارة لفساد معين ولما يوحي باتساع المعنى وهذا الامر يتضح من خلال تفسيرهم لقوله تعالى: (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ...) (الاعراف: ٥٦)، فالآية الكريمة لم تخص لوناً من الوان الفساد بل هي أمر للمحافظة على الإصلاح الالهي ومنع جميع اسباب الفساد التي دلّ عليها النهي في جميع الآيات التي دعت إلى الإصلاح.

المطلب الثاني

تعريف الإصلاح الاقتصادي

بعد تعريف لفظة الإصلاح في اللغة والاصطلاح فمن المهم ان نعرف الإصلاح الاقتصادي كمصطلح في نظر علماء الاقتصاد والادارة العامة.. وقد ورد لهذا المصطلح تعريفات عدة منها:

١- يعني إصلاح المؤسسات الاقتصادية وهيكلية الانتاج واستخدام امثل الموارد المتاحة وتخفيض الطلب وزيادة العرض، وهو تعبير عن السياسات المالية النقدية والتجارية (اكرم عبد العزيز، ٢٠٠٧: ١٧).

٢- الإصلاح الاقتصادي يقصد به مجموعة السياسات والاجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الانتاجية ورفع مرونة الاقتصاد، ويشار اليها أيضاً بالسياسات الاقتصادية الجزئية لان هدفها هو تحسين كفاءة تخصص الموارد بتقليص المعوقات التي تعيق عمل الاسواق (بلقاسم عباس، ٢٠٠٤: عدد ١٣١).

ونرى من خلال التعريفين انهما يؤكدان على اصلاح السياسات المالية والانتاجية وهذا هو المهم في اغلب الإصلاحات الاقتصادية، فهي عبارة عن ادارة اموال الدولة بصورة التي توصل البلد إلى رقي مطلوب وتحسين مستوى معيشة الشعوب، وهنا يرجع الدور الاساسي على الادارة العامة فهي صمام الامان لكل الحلول والإصلاحات، بالرغم من ان لكل بلد ظروفه ومعوقاته التي يمر بها فقد تكون ظروف استثنائية وفريدة مثل بلدنا الحبيب.. وهذا يجعلنا نركز على دور الإصلاح الإداري.

المطلب الثالث

تعريف الإصلاح الإداري

١- يعرف بأنه اصلاح وتقويم وتحسين الاوضاع الراهنة وتطويرها وارتباطها بطموحات مستقبلية وهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام الإداري لتحسينها وتطويرها معتمداً على المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظاً على الاصل ومجدداً ومطوراً له (ياسر العدوان: ص٨٧٦، ناصر محمد الصائغ: ص١٥).

٢- وعُرف بأنه عبارة عن خطة أو برنامج تتضمن مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تستهدف معالجة الخلل في طرق واساليب ادوات وتقانات ومهارات النظام الإداري المتشكلة عبر السنين والتي تتبدى في عدم مقدرته على ممارسة النشاطات الإدارية المختلفة بكفاءة عالية من اجل اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التي تخص عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل شمولي (علي الخضر، ٢٠٠٢: مقال).

٣- وعُرف ايضاً بأنه اخضاع الواقع الإداري لعملية تعتبر تدريجي في ظل الاوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية

العامة بما يكفل تحسين مستويات اداء العملية الإدارية ورفع كفاءة النظم الإدارية القائمة (محمد آل ياسين، ٢٠٠٦: مقال).

٤- تعريف الامم المتحدة للإصلاح الإداري (الإصلاحات الإدارية الرئيسية ما هي الا مجهودات خاصة تهدف إلى استقطاب تغيرات اساسية في انظمة الادارة العامة عن طريق تحسين عنصر رئيسي واحد أو اكثر مثل اصلاح الهيكل الإداري أو شؤون العاملين أو العمليات الإدارية) (محمد احمد داني، ١٩٨٤: ص١٣-١٤).

٥- ويمكن تعريفه من الناحية التطبيقية سلسلة من عمليات التحسين التي تجري على الجهاز التنفيذي، ابتداء من تنظيم هيل الادارة الحكومية إلى التغيرات في اساليب العمل في الوزارات (صافي امام سعيد، ١٤٠٥: ص٧١).

ومن خلال التعريفات السابقة نرى انها تؤكد على مسائل عدة منها: انها تؤكد على تغيرات واقعية وتدريجية في اجهزة الادارة العامة والخاصة وشؤون العاملين، أو تجديدها بكفاءات ومهارات مواكبة للواقع المفروض عن طريق تغير عنصر أو عناصر عدة، فضلاً عن تحديد الواقعي للخلل لغرض معالجته، أو إعادة تنظيم إدارات واختصاصات مستقلة عن الضغوطات العامة. فلهذا نرى ان جوهر الإصلاح كله يعتمد على العنصر البشري وهذا العنصر هو الذي يمثل الادارة العامة بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فلا يكون اصلاح اقتصادي بدون الإصلاح الاساسي الإداري.

المبحث الثاني

الإصلاح في القرآن

عند تتبع الآيات القرآنية تم حصر لفظ الإصلاح في القرآن الكريم حيث وردت (٤١) لفظة في القرآن الكريم في (٢٠) سورة منها (١١) سورة مكية و(٩) مدنية في (٣٧) آية (محمد فؤاد عبد الباقي، ١٤٠٨: ص٤١١-٤١٢، ووهبة الزحيلي وآخرون، ٢٠٠٢: ص٨٩٦)، وهذه الآيات منها ما يتحدث عن اصلاح العقيدة أو العبادات أو المعاملات.. وقد يكون هذا الإصلاح اصلاحاً إلهياً تولاه الباري عز وجل من خلال اصلاح الأرض اولاً واصلاح الإنسان ثانياً، أو قد يكون اصلاحاً بشرياً وهو ما يراد به فعل البشر كسلوك فردي أو ثنائي أو جماعي، أو قد يراد به نوع الإصلاح كالإصلاح بين الناس مثل اصلاح المتخاصمين واصلاح الزوجين أو اصلاح ذات البين أو يراد به إصلاح الحياة العامة. والذي يهمنا في كلا المرادين الإصلاح الالهي أو الإصلاح البشري هما الإصلاح الاقتصادي والإداري، وكيف يمكن الافادة من معاني الآيات القرآنية، ولغرض معرفة هذين الإصلاحين يجب التعرف اولاً على اصول الإصلاح والإصلاح المادي والمعنوي.

المطلب الأول

أصول الإصلاح

عند تتبع الآيات القرآنية نجد هناك منظومة متكاملة في الإصلاح الاقتصادي ومما جاء في ذلك قوله تعالى: (... **قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ قَدۡ جَآءَتۡكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡۖ فَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ**) (الأعراف: ٨٥)، ومعنى أيفاء الكيل والميزان ان تكون الة الكيل وآلة الوزن بمقدار ما يقدر بها من الاشياء المقدرة، لأن هذا التشريع هو اصل من اصول رواج المعاملة بين الامة ولأن المعاملات تعتمد على الثقة المتبادلة بين الناس، وانما تحصل بشيوع الامانة فيها فإذا حصل ذلك نشط الناس للتعامل فيها فالمنتج يزداد إنتاجاً وعرضاً في الأسواق، والطالب من تاجر أو مستهلك يُقبل على الاسواق آمناً لا يخشى غبناً ولا خديعة ولا خلابة، فتتوفر السلع في الامة وتستغني عن اجتلاب اقواتها وحاجياتها وتحسيناتها، فتنموا المدينة والحضارة على اساس متين، ويعيش الناس في رخاء وتحاب دون ضد ولا يختل حال الأمة (الطاهر بن عاشور، ١٩٨٤: ٢٤٤/٨).

والأصل الثاني من اصول الدعوة إلى الإصلاح هو قوله تعالى: (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا) للنهي عن كل ما يفضي إلى الفساد ما هو على حالة الصلاح في الأرض وتجنب الفساد في الأرض لان الإصلاح خيرٌ لهم وانفع في تنظيم امورهم ولأنه يوجب هناء العيش والاستقرار والامن والصفاء والود بين الناس وزوال الخصومات، فإذا تم ذلك كثرت الامة وعزت وهابها اعدائها وكثر مالها بسب اقبال الناس على التجارة والزراعة فضلاً عن امتثالهم لأمر الباري عز وجل فنجوا من العذاب (المصدر السابق).

وهنا توجيه من الباري عز وجل لإصلاح الحال وتوجيه العباد لعدم الإفساد في الأرض لأنه سبب في عدم الاستقرار بالإضافة إلى رفع بركة الاموال.

المطلب الثاني

الإصلاح المادي والمعنوي

وقوله تعالى: (وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (هود: ٨٥)، وقوله تعالى: (وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (الشعراء: ١٨٢-١٨٣).

ففي الآيتين الكريمتين قوله تعالى: (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) بيان إن الأشياء أعم من المكيلات والموزونات، فهي تشمل حسن تقويم اشياء الناس من كل نوع كيلاً أو وزناً أو سعراً أو تقديراً، وقد تدخل في الاعمال والصفات لان كلمة شيء تطلب على المادي والمعنوي والمحسوس وغير المحسوس، وبخس الناس اشياءهم فيه ظلم لأنه يشيع في نفوس الناس مشاعر سيئة من الحقد والالم واليأس من العدل والخير وحسن التقدير وافساد جو الحياة وافساد الروابط الاجتماعية فلا يبقى شيء صالح (سيد قطب، ١٤١٢: ٢٥٩/٤).

ولإصلاح الذي كلّف به الإنسان ودُعي إليه يستوعب ويستهدف اصلاح الحياة عامة فيشمل بذلك الإصلاح المادي والمعنوي ومنهما الإصلاح الاقتصادي والإداري.

أولاً: الإصلاح المادي (البيئة المحيطة):

فيتعلق بالبيئة أو المحيط والحضارة والعمارة، حيث عَهد الله إلى بني البشر مهمة الإستخلاف في الأرض فكانت الدعوة واضحة إليه في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ...) (البقرة: ٣٠)، افادت الآية الكريمة ان القيام بعمل الإستخلاف والعمل في اطاره من التكاليف الشرعية التي نص عليها الشارع الحكيم وفعل التكليف اوجب على المكلف بالفعل ان يتجه صوب العمل النافع والصالح، من حيث إزالة الفساد أو تحسين الصلاح أو محاولة ايجاده من العدم في كل موجودات الكون (عبد المجيد النجار، ١٤١٧: ص٩٤).

وهذا هو الإصلاح المادي فهو كل جهد بشري ينصرف إلى عمارة الأرض وبناءها، بمعنى ان يتجه هذا العمل نحو البيئة المحيطة التي يعيش فيها الإنسان ويتفاعل معها لغرض الاستغلال والاستثمار لكل الموجودات والمدخرات والامكانات المادية التي اوجدها الله تعالى وفي حدود الحاجة اليها حتى يقوم الإنسان بدوره في الأرض وهذا هو عين الإصلاح الاقتصادي والإداري. وفي قوله تعالى: (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ) (هود: ٦١).

يقول الشعراوي: أعلم ان الالف والسين والتاء في استعمركم للطلب، وهو طلب التعمير وهذا يكون في امرين:

الأمر الأول: ان يبقى الصالح في الأرض على صلاحه، فالله عز وجل خلق الأرض صالحة للحياة وأوجد فيها الضروريات من طعام وماء وهواء في الكون لاستمرارها، وجعل فيها الأسباب الأصلية لاستيفاء الحياة والسماء والأرض والشمس والهواء وكل مسخر للإنسان ولا تحتاج

إلى تكليف فيه، وبمقتضى ذلك فهو مطالب ألا يفسد في الأرض فيما ليس له فيه خيار، لأنه لا يستطيع افساد قوانين الكون العليا.

الأمر الثاني: ان يزيد في صلاح الأرض. بأن يحقق الإصلاح معنى الانتفاع المادي الذي يتجاوز السّعي الفطري لسدّ ضرورات الحياة، والذي يُشبه ان يكون الإنسان مشتركاً فيه مع الحيوان، فيتجاوز ذلك إلى السعي الواعي لاستخراج المنافع من اماكنها المستترة، وتسخيرها في تنمية الحياة المادية، وذلك عبر جهود فكرية وعملية تهيء المادة الكونية للانتفاع (الشعراوي، ١٩٩٧: ٦٥٢٩/١١-٦٥٣٠). ومثال ذلك استصلاح الأرض مادام ان عدد السكان في زيادة على الأرض فلابد من زيادة رقعة الأرض بالاستصلاح، لأن الازمة التي نمر بها اليوم نتيجة الغفلة والتكاسل عن فعل الأشياء المادية في الأرض لغرض اعمارها، ولما كانت الدعوى إلى الإصلاح تكليف شرعي أوجده الباري عز وجل، فلابد من النهي عن الفساد ولإفساد وتجفيف منابعه بشتى الطرق من باب أولى، وخير دليل على ذلك ظاهرة التلوث البيئي المائي، الذي يظهر فيه الفعل السلبي وهو خير دليل على الفساد الاقتصادي والإداري، والذي تبقى حاجته قائمة مازالت الحياة قائمة.

ثانياً: الإصلاح المعنوي- اصلاح الذات:

وفي قوله تعالى: (يَـٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَـٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ ...) (ص: ٢٦)، ففي الآية الكريمة والآية التي سبقتها وهي قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ...) (البقرة: ٣٠)، ان الخلافة تعني ترقية الذات الإنسانية من خلال جهاد النفس إزاء البيئة الكونية بهدف تحقيق السّمو المنهجي في التعامل مع بيئة الكون بما يتضمن الانتفاع بها والمحافظة عليها على احسن الوجوه وكل ذلك في نطاق الاقتراب إلى الله وضمن تكليفه الشرعي بتطبيق أوامره ونواهيه (عبد المجيد النجار: ص٩٤). والإصلاح المعنوي يقصد به اصلاح الإنسان سواءً تعلق الامر بذاته أو بغيره، وهذا ظاهر من خلال الآيتين السابقتين، حيث لا يتأتى ذلك الا بأتباع بني آدم لشرع الله ودينه. فكان بذلك الإصلاح مؤشراً وعلامة على قيام الإنسان بأشرف دور وهو الخلافة. يتبين من ذلك ان المراد من الإصلاح المعنوي هو كل اصلاح يتجه نحو الإنسان واغلى ما فيه وهي نفسه التي تمتزج بها شوائب تحجب عنها صفائها ونقائها فتشتبك فيها قوى الخير والشر، والتي تقتضي منه في الحالين ان تتغلب تزكية النفس على شهوة حب المال، وبذل الجهود لتخليص النفس من الفساد والامراض التي تتعلق بها، والتي تحول بين الشخص وبين اداء مهمته في الأرض سواء أكانت المهمة فردية ام جماعية ودفع الضرر عنها ليصلح حالها في الدارين الدنيا والاخرة، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكذلك من ضمن اصلاح النفس والتوبة إلى الله تعالى فيما يخص ذنباً اخر في حق اموال الناس وهي السرقة والتي تعد طامة العصر سواء أكانت من مالٍ خاص ام من مال عام. فيرشدنا الحق سبحانه أنّه لا يقبل التوبة الا بعد رد المظالم إلى اهلها، فيقول تعالى: (وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (المائدة: ٣٨-٣٩)، فلا يُقبل العمل والرجوع عن الفساد والإفساد الا اذا مارس مع الايمان عملاً صالحاً وتاب، قال تعالى: (كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٨٦﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (آل عمران: ٨٦-٨٩)، فالآيات تتحدث عن قبول التوبة في شتى انواع الذنوب والمعاصي، لكن قبول هذه التوبة مشترطة بالإصلاح لان في الإصلاح استدراك للتائب مما اضاعه بفعله الذي تاب منه

(الطاهر بن عاشور: ٧٢/٢)، وإن آية صدق التوبة هي اجتماع الإصلاح في العمل مع بقية شروط التوبة الاخرى (سيد قطب: ١٥١/٤).

نخلص في النهاية إلى ان طريقة اصلاح النفوس يكون بدوام علاجها والرجوع إلى الله لا يتوقف عند الاقلاع عن المعصية، بل لابد من عمل وجهد وطاعة وهو المقصود بالإصلاح بعد الفساد.

المطلب الثالث

مجالات الإصلاح الاقتصادي والإداري

وهناك آيات قرآنية تتجلى فيها بوضوح مجالات الإصلاح سواء أكان مادياً وهو ما يتمثل بالنقود والتسعيرات ونحوهما، وهو الإصلاح الاقتصادي، أو معنوي وهي الصفات التي يتصف بها المصلح الإداري ومن هذه المجالات الواضحة:

١- أحل الله البيع بأنواعه وحرم الربا بكل صوره واشكاله، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، إذ في البيع ما يقتضي حله لان فيه انتفاع البائع والمشتري انتفاعاً حقيقياً، الثمن مقابل البيع مقابله مرضيه للبائع والمشتري باختيارهما، اما الربا فهو اعطاء النقود والمثليات وأخذها مضاعفة في وقت اخر زيادة على رأس المال لا مقابل له من عين ولا عمل ومن دون رضا أو اختيار (المراغي، ١٩٤٦: ٦٤/٣).

وفي هذا اجحاف لحق المشتري واضطراره بدفع مال زائد دون وجه حق، وقد انتشر الربا بصورة عامة في المعاملات دون ردع أو تردد مما أدى كثير من الناس إلى الغرق في الديون، وهذا له مثيل في الاقتصاد العام حيث اخذت الادارات العامة دون تردد على عاتقها توفير الاموال من جهات ربوية رسمية وشبه رسمية وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على الاجيال القادمة في المجتمع.

٢- إثبات ميزان العدل في التعامل التجاري العام والخاص.

قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطففين: ١-٣)، والتطفّف في أي مسألة يكون بالزيادة لا بالنقص فيجب ان ننتبه لان المتحدث الله عز وجل، وقد توعد بالويل للمطففين، والتطفّف يزيد طرفاً وينقص من طرف، وكل صفة بين اثنين فيها بيع وشراء، فإن اراد واحد ان يجعل الخسران على طرف وان يستوفي لنفسه فهو مطفف (تفسير الشعراوي: ٣٩٩٥/٧)، ولذلك تأتي دقة الاداء القرآني من الباري عز وجل، في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ...﴾ (الانعام: ١٥٢).

وهذا تنبيه لمن يحاول التطفّف لنفسه بصيغة الغلبة بأي شيء وان يجعل الخسران في المعاملات الاقتصادية سواء أكانت عامة ام خاصة، ولو كان طفيفاً أو من النزر اليسير، فهذا هو ميزان الله في الأرض ذو العدل المطلق يقيمه ليحي شريعة كاملة دون نقصان.

٣- السعي في عدم افساد مصالح الغير والنهي عن جميع انواع الفساد للوصول إلى الكمال وتهيئة النفوس لقبول الارشاد (ابن عاشور: ١٣٨/١٢).

٤- ان المالك الحقيقي للمال هو الله تعالى، والناس امناء ومستخلفين فيه لأنه قوام الحياة، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ (النساء: ٥).

والسفهاء المبذرون اموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولابد لهم من اصلاحها وتثميرها والتصرف فيها. والخطاب لأولياء الأمور، واضاف اموالهم اليهم لأنها من جنس ما يقيم به الناس معايشهم (الزمخشري، ١٤٠٧هـ: ٤٧١/١).

٥- دعت الشريعة الاسلامية إلى الالتزام بالأخلاق الاسلامية في المعاملات الاقتصادية، وعدت ذلك جزءاً من عقيدة المسلم لان الاستقامة في التعامل الاقتصادي لها الاثر الواضح والجيد في تحسين الاقتصاد (القرضاوي: ص٥٣).

٦- أقرت الشريعة الاسلامية الملكية الفردية ووضعت لحمايتها وسنت القوانين والتشريعات لغرض الموازنة بين المصالح العامة والخاصة (المصدر السابق: ص٥٣).

المبحث الثالث

أسباب الفساد واثاره واهداف الإصلاح الاقتصادي والإداري

لغرض اتمام الإصلاح الاقتصادي والإداري بصورة مرضية لابد من الرجوع إلى الاسباب المؤدية للفساد واهدافها ومراد المفسدين وما هي الاثار المترتبة على الفساد وطرق علاجه... وفي كثير من الاحداث لا يمكن فصل الفساد الإداري عن الفساد الاقتصادي إذ بسبب الفساد الإداري يظهر الفساد الاقتصادي، فلهذا لابد من الرجوع إلى اصول الفساد الإداري والاقتصادي.

المطلب الأول

أسباب الفساد الاقتصادي والإداري

وتقسم إلى قسمين: أ- أسباب بيئية اجتماعية خارجية:

١- اسباب تربوية سلوكية، وهو عدم الاهتمام بغرس القيم والاخلاق الدينية في النفوس وخاصة الاطفال جيل المستقبل ما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة كقبول الرشوة وعدم احترام القانون وعدم المسؤولية.

٢- اسباب اقتصادية- يعاني كثير من الموظفين قلة في الرواتب والامتيازات مما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة، وفي بعض الاحيان تجعل الموظف يقبل الرشوة من المواطنين لسد النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.

٣- اسباب سياسية: تواجه بعض الدول وخصوصاً النامية تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتتقلب من ديمقراطية إلى دكتاتورية وبالعكس الامر الذي يخلق جواً من عدم الاستقرار السياسي الذي يهي الفساد الاقتصادي والإداري (صفاء يماني: ص٦-٧).

ب- أسباب بيئية داخلية (قانونية): وقد يرجع سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل إلى غموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الاحيان، الامر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون، أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي تتعارض مع مصالح المواطنين (المصدر السابق: ص٧).

المطلب الثاني

آثار الفساد الاقتصادي والإداري

أ- اثر الفساد الاقتصادي والإداري على الاجراءات الحكومية: تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الايرادات المستحقة عندما يتم رشوة موظفوا الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الانتاج أو الدخل أو ايرادات، أو في تقويمهم للضرائب المستحقة قانوناً والتي تعد من ايرادات الدولة المهمة، بالإضافة إلى هدر كثير من الموارد من قبل الحكومات عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليها برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة اخرى، مما يؤثر على الأداء الاقتصادي للدولة والتصدي للإصلاحات الاقتصادية.

ب- أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي: حيث تشير كثير من الدراسات إلى ان الفساد الإداري والمالي له اثار على النمو الاقتصادي، حيث ان خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

جـ- اثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل: حيث يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الاغنياء والفقراء عن طريق سوء توزيع الدخل، مما يؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة وتراجع النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن تهرب الاغنياء من كثير من المستحقات القانونية المترتبة عليهم عن طريق الرشوة.

د- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والسكن، وهذا بدوره يقلل من حجم الخدمات وكفاءتها مما ينعكس سلباً على فئات الشعب (المصدر السابق: ص٨).

المطلب الثالث

أهداف الإصلاح الاقتصادي والإداري

عند تحديد اهداف وغايات الإصلاح الاقتصادي والإداري قد تكون صعبة للغاية نظراً لوجود اطراف متعددة معادية مع تباين آراء الإصلاح ومطالبه، الا ان هناك امور يمكن الاتفاق عليها وتعد مطلباً رئيسياً لكثير من الشعوب وهو تحسين الخدمات العامة والخاصة ونوعها وكفاءتها للأفراد، مع تقليل النفقات إلى اقل درجة فضلاً عن الاهداف الأخرى التي يمكن اجمال قسم منها وهي:

١- تسهيل الاجراءات واصلاح الانظمة الضريبية لغرض توفير الموارد مع فرض العدالة في توزيع الحقوق والواجبات.

٢- تحسين مستوى الاجهزة الإدارية ورفع انتاجها بالاستعانة بالخبرات المحلية والاجنبية المحايدة.

٣- عامل مهم وهو ترشيد الانفاق الحكومي والتركيز على المشاريع الرئيسية التشغيلية ومن ثم الاهم والمهم (محمد القريوتي، ٢٠٠١: ص٤٥).

٤- مواكبة الادارة العامة للمستجدات الحديثة من اجل تحقيق غايات الكفاءة الإدارية ومعالجة الانحراف ومحاربة الفساد والقضاء على التعقيدات.

٥- التغلب على المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الادارة العامة باقتراح الحلول الملائمة (محمد الصيرفي، ٢٠٠٨: ص٩٣).

٦- اصلاح النظام المصرفي والسيطرة عليه لمنع سارقي المال العام من الاختباء والتخفي منه.

٧- تكوين مؤسسات رقابية مستقلة تشرف على مراقبة الهيئات الحكومية.

٨- الحد من الروتين المعقد امام مصالح الناس فهذا يجعل المواطن يلجأ إلى طرق ملتوية لتسهيل مهمة انجاز معاملته بالرشا مثلاً.

٩- الردع القانوني المتمثل بتنفيذ القوانين الوضعية التي سنت لمحاربة الفساد الإداري والاقتصادي (هناء يماني: ص١٦).

١٠- تحسين الوضع المادي للموظف حتى لا يحتاج إلى اخذ الرشوة.

١١- تبني انظمة جديدة لحماية الاموال.

١٢- إزالة جميع الطرق لمحاسبة الجناة.

١٣- الاهتمام بالأخلاقيات الوظيفية والتطور والتدريب للاهتمام بسلوكيات الوظيفة.

١٤- اشعار الموظف العام والخاص بالمسؤولية الملقاة عليه وتكثيف الجهود لغرض التوعية الإدارية والثقافية والاقتصادية (المصدر السابق: ص١٦).

ومن المهم ان نعرف ان من العوامل التي تدفعنا إلى عملية الإصلاح الاقتصادي والإداري هي الازمات الحادة التي تواجه البلد كالتضخم أو العجز الواضح أمام المنافسة العالمية. واحياناً مهما بلغت كفاءة السياسات في المجال الاقتصادي والإداري سيبقى مقيداً أو يؤدي به إلى الفشل ان لم يتحقق التوازن في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والرفاهية لجميع الفئات والمكونات الاجتماعية، اذ لا يجوز ان ينحصر الإصلاح الاقتصادي في جهة أو مكان معين دون الاخر لان ذلك سيؤدي إلى نشوء قوى مضادة له، وهذا بدوره يخلق ازمات ادارية واقتصادية اخرى في غنى عنها، ومن جانب آخر فإن ثقافة الشعوب اقوى من القانون، اذ تلعب الثقافات دوراً مهماً في تطوير الذات ورفع الحس الوطني والمسؤولية لدى المواطنين، بكافة مستوياتهم فلا يكون العامل الديني وحده المسيطر على دور الإصلاح فضلاً عن العوامل الاخلاقية النابعة من حرص لأفراد والمسؤولية عن كل ما يحيط به سواء اكان المكان عاماً ام خاصاً. وقد اضاف القرآن الكريم عاملاً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه في جميع المراحل الاقتصادية والإدارية وهو عامل الامانة، فهي خلق عظيم حث عليه القرآن الكريم في اكثر من موضع، قال تعالى: **(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ...)** (النساء: ٥٨) وقوله تعالى: **(إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن**

يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) (الاحزاب: ٧٢).

فهذا خطاب إلى كل مؤتمن على شيء، وفيها خطاب لولاة المسلمين لما امروا بأداء الامانة لمن ولوا عليه، وهذا يعم جميع الامانات الواجبة على الإنسان من حقوق ومن هذه الحقوق الودائع وغير ذلك مما يأتمنون به من غير اصلاح وبينه، ومنها قيام الإنسان برعاية مسؤولياته تجاه الاخرين، والقبول بالأوامر والنواهي بشروطها (ابن الفرس ٢٠٠٦: ٢٧٠/٢، سعيد حوى، ١٤٢٤: ١٠٨٧/٢ و٤٤٩٢/٨). والدين الاسلامي اكثر معرفة بنفسية البشر وكيفية معالجتها ولذلك نجد انه استخدم لمعالجة الفساد اسلوب الترغيب والترهيب، فمن الآيات قوله تعالى: (قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ) (الزمر: ٥٣)، أما اسلوب الترهيب فيعني استخدام اسلوب التخويف بأنواعه المتدرجة، فضلاً عن اسلوب الرقابة لمكافحة الفساد الاقتصادي والإداري في الوظيفة والرقابة على المدراء والقادة للاطمئنان على سير عملهم، وقد تكون هذه الرقابة بدافع الضمير داخلية أو خارجية فردية أو جماعية تقوم بها الدولة مع وضع القوانين واللوائح التي تحمي المراقبين مع تطبيق هذه القوانين دون افراط أو تفريط. بالإضافة إلى ما ورد فإن هناك ملامح للشخصية المسلمة في الإصلاح الاقتصادي والإداري، منها ان الله تولى الصالحين، قال تعالى: (إِنَّ وَلِيِّۦَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ) (الاعراف: ١٩٦)، ففي الآية ولاية ورعاية للمصلح، فضلاً عن اصلاح النفس البشرية للمصلحين لان الإنسان اذا اصلح نفسه وتاب اصلح الله قلبه وعمله، قال تعالى: (إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ) (البقرة: ١٠٦). والإصلاح يبعد اهله عن الهلاك، قال تعالى: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ) (هود: ١١٧). ثم الجزاء والمغفرة على العمل الصالح فقد وردت آيات كثيرة وفي مواضع عدة تبين الجزاء الثواب على العمل الصالح، قال تعالى: (رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا) (التغابن: ٩). ثم عناية الله سبحانه وتعالى ورحمته بذرية الصالحين وانسابهم، قال تعالى: (وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا...) (الكهف: ٨٢). ومن بعدها منح الحياة الطيبة في الدنيا والاخرة للمصلحين، قال تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ) (النحل: ٩٤). فضلاً عن ذلك كله فان الله يرث الأرض للمتقين بشرط صلاحهم، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ) (الانبياء: ٤٣).

الخاتمة

وقد توصلت فيها الى اهم النتائج والتوصيات:

١- ان نظام الإصلاح الاقتصادي والإداري يعني اعداد نظاماً متكاملاً يحدد انماط السلوك الاجتماعي والاقتصادي للإدارات العامة اذ تعذر تغيرها بعناصر كفوءة ونزيهة وهذا النظام يشمل مجموعة واسعة الطاق يتم فيه مراجعة حقوق الملكية للأفراد خصوصاً ومراجعة نظام الحوافز والتخصيصات المالية للمنظومات الإدارية المسؤولة عن الوحدات الإدارية، ومراجعة انماط الحرية الاقتصادية، اذ ان هذا النظام فسح المجال امام كثير من الفاسدين إلى التغلغل بصيغة المستثمر أو المعمر، بالإضافة إلى سعر الفائدة اذ ينبغي مراجعة كل هذه الامور لتحقيق الغايات المطلوبة، فضلاً عن مراقبة وتوجيه المصارف ومراجعة السياسات المصرفية والسياسية الضريبية للبلد، بالإضافة إلى انشاء المصارف المستقلة ادارياً

وضريبياً لكي تمارس دورها في التعاملات التجارية الملتزمة مع القيم الاسلامية دون غطاء سياسي لها.

٢- تقليل الاعتماد على العملة الصعبة (الدولار) ورصد العملة الوطنية والحفاظ على قيمتها عن طريق رصد المقابل لها في البنوك العالمية ليتسنى لها اخذ دور في السوق العالمية.

٣- وأرى ان كثير من الذين كتبوا في الإصلاح وخاصة الإصلاح الاقتصادي والإداري يحاولون طرح نظريات الإصلاح الاقتصادي ولا يركزون على قضية الإصلاح الشرعي الاسلامي لهذه المجتمعات، فقد اثرى القرآن الكريم ورفد بكثير من الآيات القرآنية واضاف معالجات وبطرق شتى ومنها ما جاء بطريقة الإصلاح المادي ومنها ما يهتم بالإصلاح المعنوي (النفسي) ومنها ما يهتم بالبيئة المحيطة، فضلاً عن التنبيه إلى الاخلاقيات التي يتصف بها المسلم، ومن الآيات ما جاءت بالويل والوعيد والترهيب وآيات اخرى جاءت بالترغيب ومصالحة الامور بالمودة بين الناس وعدم التطفّف في الميزان مع المعاملة بالقسط في جميع المعاملات.

٤- من المعالجات للإصلاح الاقتصادي هو الحد من وسائل العولمة والتبعية المالية والإدارية والاقتصادية، والتي تعد اتفاقات للتجارة الدولية يتم من خلالها تحقيق العولمة، اذ عن طريقها يتم فتح الاسواق العالمية امام المنتجات الخارجية بدون عائق وضابط مع عدم المراقبة والسيطرة عليها، وهذا يؤدي إلى مواجهة المنتجات المحلية للمنتجات المستوردة ومنافستها، وهذا يعني تعثر كثير من الانشطة الاقتصادية، فلهذا يكون البديل المتاح هو المستورد وهذا البديل قصير الأمد، حيث ستنضب ارصدة السيولة المالية ويزيد التضخم نتيجة الركود الاقتصادي، ومن ضمن العولمة الاقتصادية بيع الاصول الاقتصادية إلى الشركات العالمية بحجة اللحاق بركب المنافسة العالمية، لان هذا هو مطلوب الشركات، لأن في استثمار اصول الانتاج والاقتصاد توفير مجال عمل لكثير من المواطنين فضلاً عن توفير الموارد الاقتصادية.

٥- ان القول ببقاء المساهمة في الشركات التي تتعامل بالربا القليل فيه اسهام على بقاء هذه الشركات وخاصة في المجالات الخدمية فهذه الخدمات تكلف البلد اموالاً طائلة، فضلاً عن ان هذا المسالك الربوية دعوة لمشاركة الناس فيها وفي نفس الوقت فإنها تضييق ضمني للشركات الاسلامية الناشئة وسبب في تأخير مشروع الإصلاح الاقتصادي، فلهذا يجب الوقوف بكل السبل والطرق بوجه التعاملات الربوية بكل صورها واشكالها وبكل الطرق والوسائل المتاحة.

٦- هناك جزاء وثواب من الباري عز وجل للمصلحين والصالحين والمتقين، فقد وضع الباري عز وجل بعدله المطلق رعايته وكفالته للمصلحين ووراثة الأرض وحفظ ذريتهم وانسابهم وعقولهم وأحاطهم بحفظه وولايته وابعد عنهم الهلاك والعذاب ومنحهم الحياة الطيبة في الدنيا والاخرة، وهذا ترغيب من الباري عز وجل لدفع الناس على الإصلاح والصلاح والتصدي لكل موجات الفساد المالي والإداري بكل صورها.

المصادر والمراجع

القران الكريم

[١] أحكام القرآن، عبد المنعم عبد الرحيم، ابن الفرس (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: طه بن علي واخرون، دار ابن حزم- بيروت، ط١، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

[٢] الاساس في التفسير، سعيد حوى (ت: ١٤٠٩هـ)، دار السلام- القاهرة، ط٦، (١٤٢٤هـ).

[٣] الاستخلاف في فقه التحضر الاسلامي، عبد المجيد النجار، مجلة التجديد، الجامعة الاسلامية، ماليزيا، العدد ١، سنة ١٤١٧هـ.

[٤] استراتيجية الإصلاح الإداري واعادة التنظيم- الكتاب الاول في نطاق الفكر والنظريات، د. صافي امام سعيد، نشر دار العلوم الرياض، (١٤٠٥هـ).

[٥] الإصلاح الإداري (اهميته- ابعاده- تطبيقاته) محمد احمد داني، اكاديمية السودان للعلوم الإدارية، الخرطوم، (١٩٨٤م).

[٦] الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، محمد القريوتي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١.

[٧] الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، اكرم عبد العزيز، بيت الحكمة- بغداد، ٢٠٠٧.

[٨] آليات وخطوات الإصلاح الإداري ، د. علي الخضر استاذ الاقتصاد بجامعة دمشق،(مقال) صحيفة تشرين، ٢٠٠٢م.

[٩] تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي الزيلعي (ت: ٧٤٣هـ)، المطبعة الكبرى الاميرية- بولاق- القاهرة، ط١، (١٣١٣هـ).

[١٠] التثبيت والتصحيح الهيكلي، بلقاسم عباس، مجلة جسر التنمية، سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية، العدد (١٣١) ايار ٢٠٠٤م.

[١١] التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر- تونس (١٩٨٤م).

[١٢] تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، (ت: ١٤١٨هـ)، مطابع اخبار اليوم، (١٩٩٧م).

[١٣] تفسير المراغي، احمد مصطفى المراغي (ت: ١٣٧١هـ)، مكتبة البابي الحلبي- مصر، ط١، (١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م).

[١٤] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥ (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

[١٥] الحل الاسلامي فريضة وضرورة، يوسف القرضاوي.

[١٦] د. محمد آل ياسين مدير عام المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري- العراق، في ورشة عمل لتحديد استراتيجيات الإصلاح الإداري (صحيفة الصباح)، ١٩ نيسان ٢٠٠٦م.

[١٧] روح المعاني للآلوسي، دار الفكر- بيروت، ط١، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

[١٨] الفساد الإداري وعلاجه من منظور اسلامي، هناء يماني.

[١٩] الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، محمد الصيرفي، مؤسسة حورس الدولية- الاسكندرية، ط١، مصر، ٢٠٠٨.

[٢٠] في ظلال القرآن، سيد قطب ابراهيم حسن الشاوي، (ت: ١٣٨٥هـ)، دار الشروق- بيروت، القاهرة، ط١٧، (١٤١٢هـ).

[٢١] الكشاف، محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ).

[٢٢] لسان العرب، لابن منظور، دار الجيل بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

[٢٣] مختار الصحاح للرازي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

[٢٤] المصباح المنير، للفيومي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، لبنان، ط (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

[٢٥] المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الجيل بيروت- ط (١٤٠٨هـ).

[٢٦] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة الاسلامية، اسطنبول- تركيا (د.ت).

[٢٧] معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١١هـ- ١٩٩١م).

[٢٨] المنار لمحمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

[٢٩] المنجد في اللغة العربية المعاصر، لويس معلوف، دار الشرق بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).

[٣٠] الموسوعة القرآنية الميسرة، محمد بسام رشدي الزين، ووهبة الزحيلي وآخرون، دار الفكر- دمشق- سوريا، ودار الفكر- بيروت، ط (٢٠٠٢م).

[٣١] نماذج من مفاهيم الإصلاح الإداري، د. ياسر العدوان.

[٣٢] الادارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي بين الواقع والطموح، د. ناصر محمد الصائغ، اصدار المنظمة العربية للتنمية الإدارية.